في الاسماء كدعوى وصحارى واما في الصفات نحو ضخم وحمراء ففيهما احتمال الاطراد وما
وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني لتخلفه
في نحو ضربت فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما احتمالا ورجحانا
ولكن ينبغي ان تعلم ان دلالتها على احوال الفاعل الا على نفسه
والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة
ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها
مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع
وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب
في التثنية والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء
لانتفائهما وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى
وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان مطلب الحرف ٩٣
في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقلا بنفسه لو دنا اي لو
وجد حصل الدلالة له لسبب ذكر غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم
معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذي فان معناه مفهوم
بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس
صفة لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل
الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة

الحرف

الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود
بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما
حتى اذا قصد بالملاحظة قصدا صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير
والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية فلابد للحكم عليه وبه معنى
للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم
كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم او الفعل من غير قصد لزم
ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة
ولو بمعنى ان بقرينة قسمية والا لزم ان لا يوجد الحرف وجوابه
محذوف استغناء بما تقدم اي هو حرف لا تقدم اذ للشرط صدر الكلام
والا اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة ما بنفسه ولو تضمنه
مطلب الفعل فتدبر ٩٣ والا لم يصر كلمة ففعل اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فان
قيل تقريرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل
حرفا الدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة
فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه
الشريف في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه

Copyright © King Saud University